



مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفية في المصادر التجارية الخاصة في سوريا "نموذج مقترن"

اسم الكاتب: مجد عمران

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/4645>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/18 08:43 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفية في المصارف التجارية الخاصة في سوريا "نموذج مقترن"

مجد عمران*

(تاریخ الإیادع 22 / 10 / 2014 . قُبِل للنشر في 15 / 2 / 2015)

□ ملخص □

تهدف الدراسة إلى الوقوف على دور التحليل المالي من خلال النسب المالية في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفية للمصارف التجارية الخاصة العاملة في سوريا، والتعرف على العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفية في المصارف السورية، والتتبؤ بها باستخدام نموذج الدراسة المعتمد على التحليل المالي للنسب المالية للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة المدرسوة (2008-2013). وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها وجود علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة احصائية بين مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومعدل العائد على الموجودات ودرجة الأمان المصرفية في المصارف عينة الدراسة. وعدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين كل مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة ودرجة الأمان المصرفية. أوضحت الدراسة أن مخاطر رأس المال لها الأثر الأكبر على الأمان المصرفية . كما أوصت على ضرورة إيجاد نوع من التوازن بين الأمان المصرفي وكل من مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان وكفاية رأس المال ومعدل العائد على الموجودات، واقتصرت الدراسة نموذج تم اختباره تطبيقياً لغرض الوقوف على تأثير كل من العوامل المتعلقة بالمخاطر المذكورة على درجة الأمان المصرفية وبالتالي الكشف عن مدى تأثير كل عامل في تحقيق درجة الأمان المصرفية المطلوبة لكل مصرف.

الكلمات المفتاحية : الأمان المصرفي، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر رأس المال،
معدل العائد على الموجودات.

* ماجستير علوم مالية ومصرفية - قسم المصارف والتأمين - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق - سوريا.

The Effect of the banking risks in the degree of banking security in the commercial banks operating in Syria "Proposed Model"

Majd Omran*

(Received 22 / 10 / 2014. Accepted 15 / 2 / 2015)

□ ABSTRACT □

The study aims to identify the role of financial analysis through the financial ratios to predict the degree of banking security business for private banks operating in Syria, And identify factors influencing safety in Syrian banks, and prediction by using a model study based on financial analysis of financial ratios sample banks during the period studied (2008-2013). The study found a range of results, most notably a relationship and impact between liquidity risk and capital risk and rate of return on assets and the rate of the banking security in the study sample banks. No statistically significant correlation between credit risk and interest rate risk and Security Bank. The study showed that the risk of capital has the greatest impact on banking security. It also recommended the need for a balance between security and the liquidity risk and the credit risk and capital adequacy and the rate of return on assets, The study suggested model that was tested to determine the practical effect of risk factors on banking security and detect the influence of each factor in the degree of security required for each bank banking.

Keywords: Security Bank, credit risk, liquidity risk, interest rate risk, the risk of capital, rate of return on assets

* Master of Science banking and financial banking and insurance department Faculty of Economics ,University of Damascus, Syria

مقدمة :

تشكل المصادر والمؤسسات المالية دعامةً أساسيةً مهمة في بناء الاقتصاد والأعمال في أية دولة، إذ أن القطاع المصرفي له دور كبير لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي «من خلال ما يُقدمه من خدمات التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة، وتحصيل أوراق مالية وفتح اعتمادات مستندية وغيرها من الخدمات المصرفية». وتتعرض هذه المصادر إلى العديد من المخاطر أهمها: مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السوق وغيرها، حيث تؤثر هذه المخاطر على أداء المصرف وربحيته وعلى سلامة أصوله وبالتالي سلامة أموال المودعين. ونتيجةً لزيادة أهمية البيانات المالية، تطورت الحاجة إلى التحليل المالي لبناء القوائم المالية لاستخلاص المقاييس والعلاقات المهمة المفيدة في اتخاذ القرارات والوقوف على عناصر الأمان فيها. ومن أكثر أدوات التحليل المالي شيوعاً هي النسب المالية التي تعبر عن علاقة رياضية بين قيمتين أو بدينين أو أكثر من بندوق القوائم المالية .

أهمية الدراسة وأهدافه:

ترجع أهمية هذه الدراسة بالنظر إلى أهمية الأمان المصرفية وتحقيق درجة عالية منه بالنسبة للمصارف وذلك للحفاظ على توظيفاتها وتوجيهها بالاتجاه الصحيح الذي يحقق أكبر عائد ممكن عند أقل مستوى للمخاطرة المصرفية، والتعرف على مؤشرات النجاح والفشل مما يساعد على اتخاذ الخطوات اللازمة لحمايتها من مخاطر الرفع المالي ومخاطر الرفع التشغيلي ومعرفة أثر كل من مخاطر السيولة والائتمان، ورأس المال ،ومخاطر سعر الفائدة، على درجة الأمان المصرفية للمصارف.

تهدف الدراسة إلى : 1- بيان دور التحليل المالي من خلال النسب المالية في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفية للمصارف التجارية الخاصة العاملة في سوريا. 2- التعرف على العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي وقياس تأثيرها في المصارف الخاصة العاملة في سوريا. 3- التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي من خلال العوامل المؤثرة عليها باستخدام نموذج الدراسة المعتمد على التحليل المالي للنسب المالية للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة المدروسة

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام **المنهج الوصفي التحليلي**¹. وتم وصف الحالة أو الظاهرة أو النسبة المدروسة وتحليل البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة المدروسة وذلك من خلال حساب بعض النسب المالية. لقياس المخاطر التي تتعرض لها المصارف عينة الدراسة، وإجراء الاختبارات على البيانات المالية بعد حسابها عند درجة معنوية معيارية 0.05 وذلك لاختبار صحة الفرضيات والحصول على النموذج المقترن . وقد تأكّد الباحث قبل اختبار فرضيات الدراسة من شروط الانحدار وهي :

قيم المتغير المستقل ثابتة وغير عشوائية ،الأخطاء العشوائية تتوزع طبيعياً بمتوسط يساوي الصفر ، عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية حيث كانت قيمة R^2 في جميع الاختبارات بين الواحد والـ 0.59.

¹ الفرا، ماجد، مقداد، محمد، "مناهج البحث والتحليل الإحصائي في العلوم الإدارية"، فلسطين، غزة الفرا، المقاد ، 2004، ص59.

الأخطاء العشوائية لها تباين ثابت ، ومن ثم تم اختبار معنوية العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة واستنتاج معادلة الانحدار.

المنهج الاحصائي: سيتم استخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS لعرض وتحليل نتائج الدراسة احصائياً واختبار الفرضيات. وإجراء الاختبارات الاحصائية للتأكد من معنوية النموذج وقدرته على التنبؤ في المستقبل .

مشكلة البحث: باعتبار المصارف هي إحدى الأدوات الاستثمارية الهامة التي تستخدم في رفع الكفاءة الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي حيث تكمن مشكلة الدراسة في وجود مؤشرات قد تكون ذات أثر سلبي على درجة الأمان المصرفى إذ يتوجب على إدارة المصارف دراسة العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفى والتحديات التي تواجهها واقتراح حلول مناسبة لتخفيف أو تجنب آثار المخاطر المصرفية على أداء وربحية المصارف. ومما سبق فإن مشكلة الدراسة تتجسد في السؤال الرئيس التالي :

ما هي العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفى ؟ و تتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية:

• ما هو مقدار تأثير مخاطر السيولة على درجة الأمان المصرفى ؟.

• ما هو مقدار تأثير مخاطر الائتمان على درجة الأمان المصرفى ؟.

• ما هو مقدار تأثير مخاطر رأس المال على درجة الأمان المصرفى ؟.

• ما هو مقدار تأثير مخاطر سعر الفائدة على درجة الأمان المصرفى ؟.

فرضيات البحث:

للإجابة على السؤال الرئيسي للبحث تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية :

لا يوجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين المتغير التابع (درجة الأمان المصرفى) وبين (المتغيرات المستقلة): 1 - مخاطر السيولة. 2 - مخاطر الائتمان. 3 - مخاطر رأس المال. 4 - مخاطر سعر الفائدة.

مجتمع وعينة البحث: إن مجتمع الدراسة في هذه الدراسة هو القطاع المصرفي في الجمهورية العربية السورية، وأما عينة الدراسة فهي عينة من المصارف السورية الخاصة وقد تم اختيار العينة من المصارف الخاصة نظراً لتوفر البيانات كاملة وصعوبة الحصول على البيانات من المصارف العامة إضافة إلى وجود إدارة مخاطر متقدمة في هذه المصارف (البنك العربي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك بييمو السعودي الفرنسي، بنك سوريا والمهرج، بنك عودة، بنك بيلوس، مصرف سورية والخليج، بنك سورة والأردن).. خلال الفترة الزمنية من عام 2008 وحتى عام 2013 وتم اختيار بداية السلسلة عام 2008 نظراً لأن أغلب المصارف الخاصة عينة الدراسة كانت قد بدأت عملها في عام 2008 و لا تتوفر بيانات لكافة المصارف الخاصة في الأعوام السابقة حيث كانت قيد التأسيس .

متغيرات البحث: تعتمد هذه الدراسة على أهم العوامل التي تؤثر على درجة الأمان المصرفى حيث تتمثل

متغيرات الدراسة: أ - المتغيرات المستقلة:

1. مخاطر السيولة: تقاس من خلال النسبة التالية : الموجودات السائلة / إجمالي الودائع²

2. مخاطر الائتمان: تقاس من خلال النسبة التالية: (مخصصات الديون المشكوك فيها / إجمالي القروض)³

²² Crouhy,Michel , dang alai and robert mark ,(2001),risk management , mc craw hill, newyork,p225

³ حماد، طارق، عبد العال، حوكمة الشركات، شركات عام وخاصة ومصارف، (المفاهيم - المبادئ - التجارب - المتطلبات)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر. 2007، ص 239.

3. مخاطر رأس المال: يتم قياسها من خلال الوقوف على ملاءة رأس المال حسب المعادلة التالية:
$$\text{رأس المال المساند والأولي} / \text{الموجودات المرجحة بالمخاطر}^4$$

4. مخاطر سعر الفائدة: الموجودات الحساسة لقلبات سعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة⁵

5. مخاطر العائد : يتم قياسها من خلال الربح الصافي بعد الضريبة / إجمالي الموجودات.

بـ-المتغير الثاني: الأمان المصرفى وهو يشير إلى الإحاطة والحد من المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك من عملياتها التشغيلية (Operating process)

درجة الأمان المصرفى: = حقوق الملكية / إجمالي الموجودات⁶ total Assets

تم التعبير عن درجة كل نوع من المخاطر بنسبة مالية تعطي تقدير كمي للخطر المقصود، وقد تم اختيار النسب من خلال الرجوع إلى المراجع الخاصة بالمخاطر المصرفية والدراسات السابقة التي تناولت الموضوع حيث أن هذه المخاطر يمكن التعبير عنها بنسب مالية.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (خريوش والزعني والعبادي 2004) بعنوان "العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفى الأردنى دراسة ميدانية": هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفى لدى البنوك الأردنية، ولتحقيق ذلك تم جمع البيانات من عدة مصادر شملت القوائم المالية للبنوك (موضوع العينة وعددها 13 بنك)، بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن المصرف المركزي الأردني وبورصة عمان للأوراق المالية، وذلك عن الفترة (1992-2002)، وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد، حيث من خلاله تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة احصائية بين درجة الأمان المصرفى وكل من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار، كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة ذات دلالة احصائية بين درجة الأمان المصرفى وكل من مخاطر السيولة ومخاطر تدني رأس المال ومخاطر الائتمان، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها إبراز أهمية الأمان المصرفى للجهات المعنية في مجال التمويل والاستثمار.

2- دراسة (benston, 2000) بعنوان "محددات هيكلية رؤوس أموال البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية"، هدفت الدراسة إلى تحليل محددات هيكلية رؤوس أموال البنوك من أجل المحافظة على درجة الأمان المصرفى، وقد أوصت الدراسة بضرورة تنظيم هيكلية المصارف التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويكون ذلك بضرورة المحافظة على الهيكل المالي للبنوك التجارية ورفع رؤوس أموالها وتطوير إدارة رأس المال خوفاً من التعرض لعدم القدرة على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين من ناحية، ومن أجل كسب ثقة المتعاملين مع البنك وتحقيق عوائد مجزية للمالكين من ناحية أخرى، مع العمل على إعداد موأئمة بين الديون وحقوق الملكية حتى لا يتعرض البنك لمخاطر الرفع المالي.(financial leverage).

⁴، حنفي، عبد الغفار، أبو قحف، عبد السلام، "الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، السياسات المصرفية تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية - البنوك العربية"، الإسكندرية: الدار الجامعية ٢٠٠٤ م ، ص 273-277.

⁵ حنفي، عبد الغفار، قرياقص، رسمية "مدخل معاصر في الإدارة المالية"، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002. ص 354.

⁶ Hempel , George H & Simouson , Donald G & Coleman , Alan B. , "Bank Management . " 4th ed , John Wiley & Son's Inc. U.S.A , 1994, p 160

(3) دراسة (amiyatosh purnanandam,2004) بعنوان: هل الأمان المصرفي مسؤول عن ضيق تكلفة التمويل ؟ هدفت الدراسة إلى فهم كيف يمكن للخصائص المختلفة للشركة والمتغيرات الاقتصادية أن تؤثر على درجة الأمان المصرفي، وبالتالي على قرارات البنوك التجارية خلال الفترة (1997-2003) لنحو أكثر من 8000 مصرف لأكثر من 25 مشاهدة ربع سنوية، وقد تم استخدام نموذج تحليل (panel data) لتحقيق هدف الدراسة، وأشارت نتائج الاختبارات التي أجرتها الدراسة (hausman test, f-test) إلى أن طريقة (fixed effect) تعتبر الطريقة المثلث لإجراء ذلك التحليل، و خلصت الدراسة في نتائجها ومن خلال نموذج (fixed effect) إلى وجود علاقة معنوية وطردية بين احتمالات الإفلاس للبنك وبين معدلات الأمان المصرفي أيضاً أشارت النتائج إلى وجود علاقة معنوية طردية بين مخاطر سعر الفائدة ومعدلات الأمان المصرفي، حيث تشير النتائج إلى أن الزيادة في سعر الفائدة بمقدار 10% سيؤدي إلى الانخفاض في فجوة الاستحقاقات بمقدار 0.25% مما يعني زيادة الأعباء المستحقة على المصارف، وبالتالي زيادة معدلات الأمان المصرفي، فيما تشير النتائج إلى عدم معنوية تذبذبات سعر الفائدة وهامش الائتمان على قرارات الأمان المصرفي، وقد أوصت الدراسة في النهاية بضرورة زيادة الاعتماد على العقود المشتقة، لما لها من أثر إيجابي في تقليل حدة الصدمات الخارجية على سياسة المصارف المستقبلية، مما يساهم في تسهيل حركة النقد في فترات صدمات الاقتصاد الكلي.

(4) - دراسة (صباح,2008)، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين: تهدف الدراسة إلى تطوير نموذج محاسبي قياسي يستند إلى التحليل المالي للقواعد المالية المنصورة للبنوك من خلال الوقوف على درجة الأمان المصرفي في الجهاز المالي الفلسطيني . وأظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي وكل من المخاطر المتعلقة بدرجة السيولة والمخاطر المتعلقة بعدم كفاية رأس المال والمخاطر المتعلقة بالنقلبات في سعر الفائدة ومعدل العائد على الموجودات وأظهرت وجود علاقة عكسية بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان. وأوصت بإجراء التحليل المالي للقواعد المالية لدورها الفاعل في بيان الوضع المالي للمصارف، ودوره في ترشيد القرارات وتطبيق السياسة المناسبة لإدارة المخاطر المصرفية وأساليب قياسها ومتابعتها تحقيقاً للأمان المصرفي.

(5)- دراسة (كوكش ، 2012) در التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي⁷ : تهدف الدراسة إلى معرفة دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي للمصارف السورية ، وأهم العوامل المؤثرة فيه ، والتتبؤ بهذه الدرجة لكل مصرف على حدة ، واعتمدت الدراسة على الاختبارات الاحصائية (تحليل الانحدار البسيط ومعامل الارتباط للتعرف على اتجاه العلاقة بين المتغيرات، واستخدمت الدراسة بيانات القوائم المالية لعينة من المصارف السورية خلال الفترة (2007-2010)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن التحليل المالي من أهم الأدوات المستخدمة للكشف عن نقاط القوة والضعف لدى القطاع المصرفي، و تعتبر متانة رأس المال من أهم العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي ، ويعتمد القطاع المصرفي في الحصول على أمواله على المصادر الخارجية حيث تعتبر الودائع أهم هذه المصادر ، ويتأثر القطاع المصرفي الخاص إيجاباً بانخفاض معدلات الفائدة وسلباً بارتفاعها، ويرتبط الأمان المصرفي بعلاقة طردية مع كل من متانة رأس المال والعائد على إجمالي حقوق الملكية وعلاقة عكسية مع كل من مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة .

⁷ كوكش ، ريا ، 2012 ، دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، جامعة دمشق .

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: تعتبر هذه الدراسة إضافة للدراسات السابقة لكونها تتضمن مجموعتين من المتغيرات التابعة والمستقلة التي لم تطرق إليها الدراسات مجتمعة، والتي كان من أهمها: مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، مخاطر سعر الفائدة، حيث نظرت غالبية الدراسات إلى المتغيرات المستقلة المتعلقة: بمعدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الاستثمار، مخاطر رأس المال، مخاطر الاستثمار، مخاطر السيولة، أما مخاطر سعر الفائدة فلم تنظر لها أي من الدراسات السابقة. وستقوم الدراسة بتحديد نموذج يمكن الاعتماد عليه لقياس درجة الأمان المصرفية في المصارف التجارية العاملة في سوريا حيث اعتمدت الدراسة على عينة من البنوك الخاصة السورية عددها ثمانية مصارف كعينة من المصارف العاملة في القطاع المصرفي السوري وإجراء التحليل المالي على بياناتها المنشورة والتقارير السنوية باستخدام أساليب احصائية للوصول لنموذج يمكن الاعتماد عليه في قياس درجة الأمان المصرفية والتتبؤ بها في المصارف العاملة في القطاع المصرفي السوري.

❖ الإطار النظري للبحث : 1- المخاطر المصرفية والأمان المصرفية وطرق قياسها:

تعرف المخاطرة في مجال العمل المصرفية بأنها احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة، وغير مخطط لها، أو تذهب العائد المتوقع على استثمار معين ينبع عنه آثار سلبية لها قدر من التأثير على تحقيق أهداف المصرف المرجوة وتنفيذ استراتيجياته بنجاح.⁸ وتواجه المصارف العديد من المخاطر خاصة خلال السنوات الأخيرة من أجل تحقيق عائد مناسب، وهذا يعني أنه من الضروري للمصرف قياس المخاطر التي يواجهها وحدود هذه المخاطر من أجل تحقيق معدل العائد المقبول. وتحتاج وجهات نظر الأدباء الاقتصادية عند الحديث عن تقسيمات أنواع المخاطر، فبعض الآراء ترى إن صانع القرار يواجه فقط نوعين من المخاطر هي: مخاطر الأعمال والمخاطر المالية⁹. بالطبع المصارف والمؤسسات المالية تواجه كغيرها من المنشآت هذه الأنواع من المخاطر، إلا أنه نظراً للطبيعة الخاصة لأنشطة أعمال المصارف الأمر الذي أدى إلى ظهور بعض المخاطر الخاصة بهذا القطاع (المالي والمصرفي) وفيما يلي نورد أهم هذه المخاطر التي تواجه المصارف والمؤسسات المالية:¹⁰

أ- مخاطر الائتمان : وهي بالتعريف تلك المخاطر الناتجة عن عدم تحقق التدفقات النقدية المنتظرة من القروض أو توظيفات المصارف أو المؤسسات المالية المختلفة، سواء بالمثل أو الوقت المحددين. حيث تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة أو رغبة المفترض الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد مما يلحق خسائر اقتصادية مباشرة للمصرف، وتمتد هذه الخسائر لتشمل تكاليف الفرصة البديلة وتتكاليف معاملات المتابعة للائتمان المتعثر.¹¹

وترتبط المخاطر الائتمانية بالالتزام الطرف المقابل الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد والمتطرق عليه، وينتقل حدوثها بإخلال ذلك الطرف بالتزاماته المتمثلة بدفع ما توجب عليه من نفقات خدمة القرض (المبلغ الأساسي

⁸ Keegan, Mary, Management of Risk "Principles and Concepts HM Treasury, The Orange Book, Working Papers, October 2004", p9. www.hm-treasury.gov.uk

An Introduction To Derivatives And Financial Risk, Don M, Chance, Tomson, Sixth Edition, 2004 P1⁹ Hill International Edition, P535¹⁰ Financial Markets And Institutions, Saunders Cornett McGraw , 2009, p53

¹¹ أرشيد، عبد المعطي رضا وجودة، محفوظ أحمد - إدارة الائتمان - دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع - طبعة أولى، ، عمان -الأردن.

والفوائد المستحقة، الأمر الذي يترتب على تلك المؤسسات خسائر مالية قد تهدد وجودها في حال تجاوزها حدًا معيناً).

وهناك العديد من مقاييس المخاطر الائتمانية:¹²

$$\frac{\text{الموجودات الخطيرة}}{\text{إجمالي الموجودات}} = \% \quad -2$$

$$\frac{\text{القروض قصيرة الأجل}}{\text{إجمالي الموجودات}} = \% \quad -1$$

$$\frac{\text{مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها}}{\text{إجمالي القروض}} = \% \quad -3$$

وتقيس النسبة رقم (3) قدرة الجهات التي تتعامل مع المصرف على سداد أصل الدين أو أرباحه مما يجعل المصرف يواجه ديوناً مشكوك في تحصيلها أو معودمة ، وتقاس هذه المخاطر من خلال نسبة الموجودات الخطيرة إلى إجمالي الموجودات¹³. وهي النسبة المستخدمة في الدراسة وهي الأقرب لدراسة المخاطر الائتمانية من غيرها من النسب، حيث تقيس المخاطر الائتمانية التي يقرها المصرف كمخصص للديون المحتمل عدم تسديدها بناءً على دراسة لإجمالي القروض التي يمنحها فكلما زاد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها (المخصص الخاص) يعني أن هناك جزءاً من القروض المحتمل عدم سدادها من قبل مفترضيها، وبالتالي تقيس حجم المخاطر التي يتحملها المصرف نتيجة عملية الإقراض.

ب- مخاطر السيولة: قبل التطرق إلى مخاطر السيولة لابد من تحديد مفهوم السيولة، فالسيولة تعني، (ماحتفظ به المؤسسة المالية من الأموال النقدية أو ما يتوافر بها من موجودات سريعة التحويل إلى نقدية وبدون خسائر في قيمتها، إذ أن الغرض منها هو الإيفاء بالالتزامات المستحقة أو المترتبة على هذه المؤسسة وبدون تأخير¹⁴) أما مخاطر السيولة يمكن تعريفها إنها (التباين في صافي الدخل والقيمة السوقية لرأسمال المصرف الناتجة عن صعوبات المصرف في الحصول على الأموال المتاحة بشكل موازٍ، وكذلك عن طريق الاقتراض أو بيع الموجودات)¹⁵، وهي المخاطر الناجمة عن السحب المفاجئ على الودائع، وغيرها من التزامات المصرف، الأمر الذي يجعل المصرف مضطراً لبيع الموجودات في فترة قصيرة، وبأسعار قليلة، لمواجهة السحب المفاجئ¹⁶. إن من محددات قدرة المصرف على الوفاء بما عليه من التزامات هو مدى كفاية الأرصدة النقدية وشبه النقدية، خاصة الاحتياطي الثانوي الممثل في أوراق مالية يسهل بيعها بحد أدنى من الخسائر، ومن هذا المنطلق على إدارة المصرف أن تتجنب الإفلاس نتيجة قيامها بتصفية جزء كبير من احتياطاتها الثانوية أو تصفية قسم من الموجوداتها الأخرى لتلبية السحبوبات أو لمنع اقتراض جديد وعليه ينبغي اتخاذ الإجراءات المناسبة للوقاية من هذه المخاطر لتقوم الإدارة بتتوسيع مصادر التمويل

¹² حنفي ، أبو قحف ، 2004، مرجع سابق ، ص 273-276

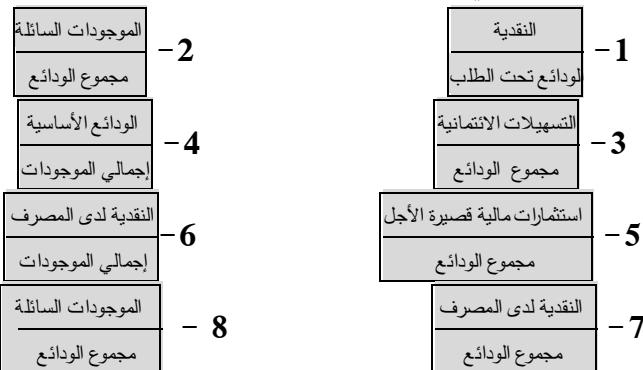
¹³ النعيمي، شهاب الدين، "قياس المخاطرة الإستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طبيعة إستراتيجية دراسة تطبيقية في عينة من المصادر السودانية"، مجلة دراسات- ٢٠٠٢ م، (العلوم الإدارية- ، العلوم الإدارية)، العدد (١)، ص 193

¹⁴ الحسيني، فلاح، والدوري، مؤيد، ٢٠٠٠ م، "إدارة البنك - مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الأردن، عمان . ص 93

¹⁵ التميمي، أرشيد فؤاد وسلام، أسامة عزمي. - الاستثمار في بالأوراق المالية (تحليل وإدارة) - دار المسيرة للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، الأردن. 2004، ص 112

¹⁶ جبر ، هشام، 2006، إدارة المصادر - أصولها العلمية والعملية - " الطبعة الثانية ، عمادة البحث العلمي - جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ، نابلس. ص 276

وإدارة الموجودات والمطلوبات مع مراعاة متطلبات السيولة، والاحتفاظ برصيد نقدى وموجودات سائلة وشبه سائلة.¹⁷ وتعد السيولة من أهم السمات التي تميز المصادر التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى المصرف كفيلة أن تزعزع ثقة المودعين، وتدفعهم إلى سحب ودائعهم فجأة مما يعرض المصرف للإفلاس. وهناك بعض النسب التي تقيس السيولة¹⁸ :



وتتمثل الموجودات السائلة: النقدية والأرصدة لدى المصرف المركزي والمؤسسات المالية، أما مجموع الودائع فتمثل الالتزامات القصيرة الأجل والمتوسطة والطويلة الأجل مثل: الودائع الجارية، والودائع لأجل، وودائع التوفير، إضافة إلى ودائع البنوك والمؤسسات المالية والمصرف المركزي، وتعكس هذه النسبة قدرة الموجودات السائلة على مواجهة طلبات السحبويات من قبل أصحاب الودائع جميعها.

ج- مخاطر السوق: هي المخاطر المنتظمة التي تنشأ نتيجة التغيير في الظروف الاقتصادية والسياسية، أي التغير في المناخ الاقتصادي والسياسي العام للدولة وهذه المخاطر ينعكس تأثيرها على كافة القطاعات الاقتصادية في الدولة، حيث هي الخسائر الناتجة عن الحركات المعاكسة في أسعار، ومعدلات السوق المالي (أسعار الأصول، أسعار الفائدة، أسعار الصرف). تكمن خطورة مخاطر السوق أنها لا تنتج بالضرورة عن أداء ضعيف للمصرف، أو، بيع أدوات مالية أو أصول، وإنما تنتج عن التغيرات غير المرغوبة أو التي ليست في صالح المصرف. **أهم المخاطر السوقية:** مخاطر نقلبات أسعار الفائدة، مخاطر تقلبات أسعار الصرف¹⁹

◆ **مخاطر تغير سعر الفائدة:** وهي إحدى أنواع مخاطر السوق التي تحدث نتيجة تغير أسعار الفائدة، وعدم ملائمة استحقاقات الموجودات والمطلوبات التي يمتلكها المصرف.²⁰ حيث إن تقلب أسعار الفائدة صعوداً وهبوطاً، يدل دلالة واضحة على تغير عائد وقيمة الموجودات والمطلوبات لدى المصرف. وتعرف بأنها مخاطر انخفاض عوائد الفوائد من الموجودات المربحة وارتفاع تكاليف مصادر الأموال مما يؤدي إلى تقليل هامش الفوائد وصافي الدخل، ويعد الفارق بين عوائد الفوائد وتكليفها إلى قرارات الإدارة حول مكونات محافظ المصرف.²¹

¹⁷ حشاد، نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية - موسوعة بازل الثانية - الجزء الثاني، رياض الصلح، بيروت، لبنان، 2005، ص42

¹⁸ عقل ، مفلح ، 2006، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ،الطبعة الثالثة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن.ص.330.

¹⁹ حشاد، نبيل، 2005، مرجع سبق ذكره، ص38

²⁰ مطر، محمد وثيم فايز، إدارة المحافظ الاستثمارية - دار وائل للنشر والتوزيع، طبعة أولى ، ، عمان،الأردن، 2005،ص42.

²¹ شمام، خليل، طبيعة المصرف المعاصر ودوره في الاقتصاد الوطني، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، معهد التدريب المالي والمصرفي، دمشق، 2008، ص 350

١- مخاطر معدل الفائدة -**الموجودات ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة****المطلوبات ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة**

الموجودات ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة هي : الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل (العرض المتاجرة) ، القروض والسلفيات والأوراق المالية المخصومة قصيرة الأجل. المطلوبات ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة هي: الودائع التي تتصرف بقصر الأجل وودائع المصادر والمؤسسات المالية، وودائع المصادر المركزية، والتأمينات النقدية، بالإضافة إلى ودائع العملاء ، القروض قصيرة الأجل التي حصل عليها المصرف سواء من المصرف цentral أو المصادر الأخرى.

♦ **مخاطر أسعار الصرف:** وهي المخاطر التي تنشأ بسبب التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات، أو في المراكز المحافظ بها من تلك العملات²². حيث تسعى المصادر إلى توظيف جزء من أموالها في استثمارات أجنبية بهدف زيادة الأرباح من جهة، وتتوسع محفظة أصولها لتخفيف المخاطر من جهة أخرى²³.

د- مخاطر رأس المال: تتمثل هذه المخاطر بعدم كفاية رأس المال لحماية مصالح المودعين والمستثمرين والمقرضين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة. حيث يتعين على السلطة الرقابية تعين حدود لرأس المال المطلوب بحيث يشمل كافة المخاطر التي يتحملها المصرف وقدرتها على استيعاب الخسائر، وألا تكون أقل من الحدود التي حددتها اتفاق بازل لكافية رأس المال المصرفية وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والتسييل، والمخاطر الأخرى المحتملة²⁴. وتتمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات، بينما تصبح حقوق المساهمين سالبة، وهي تتحدد بالفرق بين القيمة السوقية للأصول والقيمة السوقية للخصوم²⁵. فمخاطر رأس المال ترتبط بمخاطر جودة الموجودات وجميع مخاطر المصرف الأخرى فيزيادة المخاطر التي يتحملها المصرف، يزيد مقدراً رأس المال المطلوب لكي يتمكن من مزاولة نشاطه، كما تتأثر مخاطر رأس المال بسياسة توزيع الأرباح التي يتبعها المصرف²⁶. وتوجد عدة مقاييس كمية لمعرفة مدى متانة أو كفاية رأس المال الممتنع في المصرف التجاري أهمها ما يأتي :

رأس المال الممتنع**مجموع الموجودات****-1****رأس المال الممتنع****مجموع الموجودات ذات المخاطر****-2**

ويقصد بالموجودات ذات المخاطر، هي كل موجودات المصرف باستثناء النقد في الصندوق والأرصدة لدى المصرف المركزي، والأرصدة لدى المصادر الأخرى، والسنادات التي تصدرها الحكومة، سواء كانت حوالات خزينة أم

²² حماد. طارق عبد العال، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 206

²³ عبدالله ، خالد أمين ، الطراد ، اسماعيل إبراهيم ، إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية) ، مرجع سابق ص 115

²⁴ محمود، عبد العزيز محمود، الاطار الجديد لحساب معيار كفاية رأس المال المقترن من قبل لجنة بازل، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وابعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، اتحاد المصادر العرب، 2003، ص 78

²⁵ الشاهد، سمير، حماد، طارق عبد العال، المحاسبة عن العمليات المصرفية الحديثة، اتحاد المصادر العرب، 2000، ص 44.

²⁶ حماد ، طارق عبد العال، تقييم أدوار البنوك التجارية (تطليل العائد والمخاطرة) ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2003، ص 95.

²⁷ حماد، طارق، عبد العال، حوكمة الشركات، شركات عام وخاصة ومصارف، (المفاهيم - المبادئ - التجارب - المتطلبات) ، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر. 2007، ص 239

سندات قرض، وسائر القروض للدواوير الحكومية، أو شبه الرسمية بضمانة الحكومة وبشير المختصون²⁸. وبالتالي الموجودات ذات المخاطر هي تلك الموجودات التي قد يتعرض المصرف من إجراء بيعها إلى بعض الخسائر كالأسماء والسنادات غير الحكومية، وكذلك الموجودات التي يصعب تحويلها أصلًا إلى نقدية كالقروض، والاستثمارات طويلة الأجل. وكما هو واضح تقيس هذه النسبة مدى الحماية التي يقدمها رأس المال الممتنع لمواجهة الخسائر التي يتعرض لها المصرف إذا ما انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية، ويطلق على هذه النسبة (هامش الأمان) المتناح لمواجهة الاستثمار في الموجودات الخطرة، وهذا يذكرنا بمقررات لجنة بازل الدولية التي أقرتها الدول الصناعية الكبرى تقضي أن لا تقل نسبة رأس المال الممتنع (حقوق الملكية) إلى الموجودات الخطرة (%)8 .²⁹

$$\frac{\text{رأس المال الأولي ورأس المال المسلط}}{\text{الموجودات الخطرة}} = \%$$

-3

تشير النسبة رقم (3) إلى الدرجة التي يمكن بها انخفاض قيمة الموجودات قبل أن يلحق الضرر بالدائنين والمودعين، يعني هذا أن المصرف الذي تبلغ نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات 10% يمكنه تحمل انخفاض في قيمة الموجودات بنسبة أكبر عن مصرف آخر تبلغ النسبة لديه 5%. ونلاحظ وجود علاقة طردية بين كل من الرفع المالي والعائد على حقوق الملكية ومخاطر رأس المال حيث أنه عندما يقرر المصرف زيادة مخاطر رأس المال فإن الرفع المالي والعائد على حقوق الملكية يكون كبيراً³⁰.

هـ - **الأمان المصرفـي:** يقصد بالأمان المـصرفـي الإـحـاطـةـ والـحـذـرـ منـ المـخـاطـرـ الـتـيـ قدـ تـتـعـرـضـ لـهـ الـبـنـوـكـ التجـارـيـ منـ عـلـمـيـاتـهاـ التـشـغـيلـيـةـ وـتـمـتـلـ هـذـهـ المـخـاطـرـ بـمـخـاطـرـ السـيـولـةـ،ـ وـمـخـاطـرـ الـائـتمـانـ وـمـخـاطـرـ رـأـسـ الـمالـ،ـ وـمـخـاطـرـ سـعـرـ الفـائـدـةـ،ـ وـدـرـجـةـ الـأـمـانـ الـمـصـرـفـيـ مـرـتـبـةـ بـالـرـيـحـيـةـ وـالـسـيـولـةـ،ـ وـمـدىـ مـلاـعـمـةـ رـأـسـ الـمالـ لـإـجمـالـيـ الـمـوـجـودـاتـ،ـ أيـ الـمـحـافـظـةـ عـلـىـ الـمـرـكـزـ الـمـالـيـ الـمـصـرـفـيـ مـرـتـبـةـ جـيـدةـ،ـ فـوـظـيـفـةـ رـأـسـ الـمالـ بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ شـرـاءـ الـمـيـانـيـ وـالـعـدـدـ الـلـازـمـ لـعـلـمـ الـمـصـرـفـ،ـ تـعـنيـ أـيـضاـ قـدـرـنـهـ عـلـىـ مـوـاجـهـةـ خـسـائـرـ غـيرـ الـمـتـوـقـعـةـ،ـ وـمـوـاجـهـةـ الـطـلـبـ غـيرـ الـمـتـوقـعـ عـلـىـ السـيـولـةـ،ـ وـهـنـاكـ نـسـبـةـ تـقـيـسـ درـجـةـ الـأـمـانـ الـمـصـرـفـيـ (Bank Hedging)ـ تـشـيرـ إـلـىـ إـحـاطـةـ وـالـحـذـرـ منـ الـمـخـاطـرـ الـتـيـ قدـ تـتـعـرـضـ لـهـ الـمـصـارـفـ منـ عـلـمـيـاتـهاـ التـشـغـيلـيـةـ³¹.

$$\frac{\text{حقوق الملكية (Equity)}}{\text{إجمالي الموجودات (Total Assets)}} = \%$$

❖ الدراسة الإحصائية وختبار الفرضيات:

قبل القيام بختبار الفرضيات وتحليل نموذج الانحدار لابد من تحديد طبيعة البيانات لمتغيرات الدراسة، إن كانت تخضع للتوزيع الطبيعي المعياري أو أي توزيع آخر وتم إجراء اختبار كلوموغروف - سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov)³²، لاختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي لمتغيرات الدراسة (الأمان المـصرفـيـ،ـ مـخـاطـرـ الـمـوـجـودـاتـ)،ـ

²⁸ Ross, Stephen, Westerfield, Randolph and Jaffe, Jeffrey "Corporate Finance", McGraw-Hill, 2004,p397.

²⁹ Madura, J, Financial Markets and Institutions, South-Western College Publishing, pp. . (2001),p488-508

³⁰ حنفي . أبو قحف ، 2004.، مرجع سابق ،ص277.

³¹ خريوش والزعبي ، العبادي ، العوامل المؤثرة على درجة الأمان المـصرفـيـ في المـصـارـفـ الـأـرـدـنـيـةـ ، درـاسـةـ مـيدـانـيـةـ 2004،ص61.

³² سليمان ، أسامة . ربيع ، التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS الطبعة الثانية ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، مصر ، 2007. ص 114

السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر رأس المال ،) يعد هذا الاختبار أحد أهم الاختبارات الابارامترية للعينة الواحدة، قدمه العالمان الروسيان كلمجروف و زميله سميرنوف، وبهدف إلى اختبار جودة مطابقة التوزيع المشاهد للبيانات بأحد التوزيعات النظرية المختلفة و التي تشمل التوزيع الاعتدالي، والتوزيع الموحد، و التوزيع الأسوي و توزيع بواسون .والصورة الأكثر شيوعاً واستخدماً لهذا الاختبار تتمثل في مقارنة التوزيع المشاهد بالتوزيع الطبيعي و ذلك للكشف عن مدى اعتدالية توزيع البيانات، على اعتبار أن الاعتدالية شرط مهم من الشروط اللازم توافرها للبيانات ينبغي استيفاؤه والتحقق منه قبل استخدام كثير من الاختبارات الابارامترية³³. وتوصلنا للنتائج التالية:

أ- اختبار التوزيع الطبيعي لدرجة الأمان المصرفي للمصارف عينة الدراسة: وبنطبيق اختبار أن التوزيع يخضع للتوزيع الطبيعي المعvari التوزيع الاحتمالي حيث تم اختبار الفرضيات التالية

H_0 : توزيع بيانات العينة المسحوبة من المجتمع المدروس لا يختلف عن التوزيع الطبيعي

H_1 : توزيع بيانات العينة المسحوبة من المجتمع المدروس يختلف عن التوزيع الطبيعي وتبيّن من خلال التحليل الاحصائي لاختبار كلمجروف - سميرنوف لدرجة الأمان المصرفي بأن القيمة المطلقة (Sig) لاختبار بلغت (0.500) وهي أكبر من الدرجة المعيارية (0.05)) و بالتالي نقبل الفرضية العدم (توزيع البيانات لا يختلف عن التوزيع الطبيعي) بعبارة أخرى يمكن القول إن معدلات الأمان المصرفي تخضع للتوزيع الطبيعي المعvari .

الجدول رقم (1) One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

Kolmogorov-Smirnov(a)		
Sig.	df	Statistic
.0.500(*)	48	.157

المصدر: من مخرجات برنامج التحليل الاحصائي spss

ب- : اختبار التوزيع الطبيعي لمخاطر السيولة : تبيّن من خلال التحليل الاحصائي لاختبار كلمجروف - سميرنوف بأن القيمة المطلقة لاختبار (Kolmogorov-Smirnov) بلغت (0.2) وهي أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل فرضية العدم (توزيع البيانات لا يختلف عن التوزيع الطبيعي) بعبارة أخرى يمكن القول إن بيانات مخاطر السيولة تخضع للتوزيع الطبيعي المعvari .

الجدول رقم (2) Tests of Normality

Kolmogorov-Smirnov(a)		
Sig.	df	Statistic
.200(*)	48	.078

المصدر: من مخرجات برنامج التحليل الاحصائي spss

³³ القضماني ، عادل ،ابحاث في تحليل البيانات باستخدام spss ،منهجية البحث العلمي ،محاضرات غير منشورة في استخدام برنامج spss في العلوم الاقتصادية ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق، 2011

ج- اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات مخاطر الائتمان للمصارف عينة الدراسة. تبين من خلال التحليل الاحصائي لاختبار كلومجروف - سميرنوف بأن القيمة المطلقة لاختبار Kolmogorov-Smirnov () بلغت (0.700) وهي أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل فرضية العدم (توزيع البيانات لا يختلف عن التوزيع الطبيعي) بعبارة أخرى يمكن القول إن بيانات مخاطر الائتمان تخضع للتوزيع الطبيعي المعياري .

الجدول رقم (3) Tests of Normality

Kolmogorov-Smirnov(a)			
Sig.	df	Statistic	
.700(*)	48	.257	مخاطر الائتمان

المصدر: من مخرجات برنامج التحليل الاحصائي spss

د- اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات مخاطرة رأس المال للمصارف عينة الدراسة. تبين من خلال التحليل الاحصائي لاختبار كلومجروف - سميرنوف يتبيّن لنا بأن القيمة المطلقة لاختبار بلغت (0.10) وهي أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل فرضية العدم (توزيع البيانات لا يختلف عن التوزيع الطبيعي) بعبارة أخرى يمكن القول إن بيانات مخاطر رأس المال تخضع للتوزيع الطبيعي المعياري .

الجدول رقم (4) One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

Kolmogorov-Smirnov(a)			
Sig.	df	Statistic	
.100(*)	48	.189	مخاطر رأس المال

المصدر: من مخرجات برنامج التحليل الاحصائي spss

ج- اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات مخاطر سعر الفائدة للمصارف عينة الدراسة. تبين من خلال التحليل الاحصائي لاختبار كلومجروف - سميرنوف يتبيّن لنا بأن القيمة المطلقة لاختبار بلغت (0.600) وهي أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل فرضية العدم (توزيع البيانات لا يختلف عن التوزيع الطبيعي) بعبارة أخرى يمكن القول إن بيانات مخاطر سعر الفائدة تخضع للتوزيع الطبيعي المعياري .

الجدول رقم (5) One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

Kolmogorov-Smirnov(a)			
Sig.	df	Statistic	
.600(*)	48	.441	مخاطر سعر الفائدة

المصدر: من مخرجات برنامج التحليل الاحصائي spss

د- اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات مخاطر العائد للمصارف عينة الدراسة. تبين من خلال التحليل الاحصائي لاختبار كلومجروف - سميرنوف يتبيّن لنا بأنّ القيمة المطلقة لاختبار بلغت (0.600) وهي أكبر من 0.05 و بالتالي قبل فرضية عدم (توزيع البيانات لا يختلف عن التوزيع الطبيعي) بعبارة أخرى يمكن القول إنّ بيانات مخاطر سعر الفائدة تخضع للتوزيع الطبيعي المعياري .

الجدول رقم (6) One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

Kolmogorov-Smirnov(a)			
Sig.	df	Statistic	د مخاطر العائد
.400(*)	48	.172	

ومنه نجد أن كلاً من بيانات المتغيرات (معدلات الأمان المصرفي، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر رأس المال ، مخاطر العائد) للمصارف عينة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي المعياري.

هـ- اختبار الفرضيات:

يشترط في التحليل الاحصائي استقلال المتغيرات العشوائية أو الباقي، ومعنى هذا الشرط أن الخطأ في مشاهدة معينة يكون مستقلاً عن أية مشاهدة أخرى وتسمى هذه الحالة بالارتباط الذاتي للأخطاء وينشأ الارتباط الذاتي للمتغيرات بسبب التوصيف الخاطئ للنموذج الرياضي الممثل لعلاقة الانحدار أو إهمال بعض المتغيرات المستقلة التي لم تدخل في النموذج ويتم الكشف عن وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء باستخدام اختبار دارين وواتسون (Durbin-Watson) حيث كلما كانت قيمة مؤشر الاختبار قريبة من قيمة (2) وأكبر من (1) تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات³⁴ تم إجراء اختبار دارين وواتسون وسيتم إيضاحه في تفسير اختبار الفرضيات.

لاختبار الفرضيات لابد من دراسة أثر كل من المتغيرات المستقلة (مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر رأس المال، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر العائد) على المتغير التابع (الأمان المصرفي)، حيث سيتم استخدام معامل ارتباط بيرسون، ذلك نتيجة لطبيعة البيانات الكمية. وقد أظهرت نتائج التحليل الاحصائي من خلال مصفوفة الارتباط أنّ قيمة معامل الارتباط بين الأمان المصرفي ومخاطر السيولة (-0.260) وهي قيمة صغيرة نسبياً حيث بلغت قيمة الدالة المعنوية (0.037) أقل من مستوى الدالة المعياري (0.05)، وبالتالي قيمة معامل الارتباط معنوية ولها دلالة احصائية الأمر الذي يدلّ على وجود علاقة ارتباط غير قوية وعكسية ومحض من درجة الأمان المصرفي ومخاطر السيولة في المصادر عينة الدراسة، مما يعني أن زيادة مخاطر السيولة لدى المصرف تخضع من درجة الأمان المصرفي فيه. وبلغت قيمة معامل الارتباط بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان (-0.011) وهي قيمة صغيرة مما يدل على ضعف العلاقة بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان في المصادر عينة الدراسة وبلغت قيمة الدالة الاحصائية لمعنى معامل الارتباط (sig=0.472) وهي أكبر من مستوى الدالة المعياري (0.05) وبالتالي فإن قيمة معامل الارتباط غير دالة احصائياً وليس لها دلالة معنوية مما يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان في المصادر عينة الدراسة وبلغت قيمة معامل الارتباط بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر سعر الفائدة (0.037) وهي قيمة صغيرة مما يدل على ضعف العلاقة

³⁴ العبيد ، عبد الرحمن «معالجة البيانات وتحليلها باستخدام برنامج spss ، 2009، منشورات جامعة حلب ، جامعة حلب ، سوريا، ص127

بين درجة الأمان المصرفية ومخاطر سعر الفائدة في المصادر عينة الدراسة وبلغت قيمة الدالة الاحصائية لمعنى معامل الارتباط (sig=0.402) وهي أكبر من مستوى الدالة المعياري (0.05) وبالتالي فإن قيمة معامل الارتباط غير دالة احصائية وليس لها دالة معنوية مما يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دالة معنوية بين درجة الأمان المصرفية ومخاطر سعر الفائدة في المصادر عينة الدراسة وهذه نتيجة طبيعية نظراً لأن تغيرات سعر الفائدة وماينجم عنها من مخاطر مرتبطة بقرارات السلطة النقدية (مصرف سوريا المركزي) وليس خاضع للسوق وبالتالي عدم وجود علاقة بينها وبين درجة الأمان المصرفية.

وبلغت قيمة معامل الارتباط بين درجة الأمان المصرفية ومخاطر رأس المال (0.890) وهي قيمة كبيرة جداً مما يدل على قوة العلاقة بين درجة الأمان المصرفية ومخاطر رأس المال في المصادر عينة الدراسة وبلغت قيمة الدالة الاحصائية لمعنى معامل الارتباط(sig=0.00) وهي أصغر من مستوى الدالة المقترن (0.05) وبالتالي فإن قيمة معامل الارتباط دالة احصائية ومنه نستنتج وجود علاقة ارتباط قوية جداً وإيجابية ذات دالة احصائية بين مخاطر رأس المال ودرجة الأمان المصرفية في المصادر عينة الدراسة. وبلغت قيمة معامل الارتباط بين درجة الأمان المصرفية ومخاطر العائد (-0.633) وهي قيمة جيدة مما يدل على وجود علاقة عكسية جيدة بين درجة الأمان المصرفية ومخاطر العائد في المصادر عينة الدراسة وبلغت قيمة الدالة الاحصائية لمعنى معامل الارتباط(sig=0.00) وهي أصغر من مستوى الدالة المقترن (0.05) وبالتالي فإن قيمة معامل الارتباط دالة احصائية ومنه { نستنتج وجود علاقة ارتباط قوية جداً وعكسية ذات دالة احصائية بين مخاطر العائد ودرجة الأمان المصرفية في المصادر عينة الدراسة }

الجدول رقم (7) (مصفوفة الارتباط ومعنيتها) Correlations

مخاطر العائد	سعر مخاطر الفائدة	رأس مخاطر المال	مخاطر الائتمان	مخاطر السيولة	الأمان المصرفية		
- .633	.037	.890	-.011	-.260	1.000	المصرفية الأمان	Pearson Correlation
						المصرفية الأمان	Sig. (1-tailed)
.	.424	.000	.313	.245	.000	العائد مخاطر	

المصدر: مخرجات برنامج spss

وبدراسة نموذج الانحدار الممثل للعلاقة بين درجة الأمان المصرفية (المتغير التابع) والمتغيرات المستقلة المؤثرة فيه (مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر رأس المال، مخاطر العائد) خلال الفترة الممتدة من 2008 - 2013 للمصادر عينة الدراسة المكونة من ثمانية مصارف خاصة عاملة في القطاع المصرفي السوري (المصرف العربي، مصرف سوريا والمهرج، بنك بيبلوس، بنك عودة، مصرف سوريا والخليج، مصرف سوريا والأردن، مصرف بيبيو السعودي الفرنسي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل) توصلنا للنتائج التالية:

الجدول رقم (8) Model Summary(b)

Durbin-Watson	Change Statistics					Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
	Sig. F Change	df2	df1	F Change	R Square Change					
1.169	.000	42	5	39.292	.824	.02861658	.803	.824	.908(a)	1

المصدر: مخرجات برنامج spss

يظهر من خلال الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد (R^2) وهي مربع قيمة معامل التحديد (R Square) (0.824) وهي قيمة كبيرة مما يدل على القوة التفسيرية الكبيرة للنموذج، و تدل على أن 82% من التغيرات في المتغير التابع وهو الأمان المصرفي تعود لتغيرات المتغيرات المستقلة الدالة في النموذج (مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر رأس المال، مخاطر العائد) وهذا ما أثبتته نتائج معاملات الارتباط حيث تبين وجود علاقة قوية ومعنوية بين مخاطر رأس المال، مخاطر العائد وعلاقة تأثير معنوية ولكن ضعيفة بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفية، وأن 18% فقط من التغيرات في درجة الأمان المصرفية في المصارف عينة الدراسة تعود لعوامل ومتغيرات أخرى غير مشمولة في الدراسة وبالتالي القدرة التفسيرية للنموذج بلغت (82%) وهي قيمة جيدة. وبلغت الأخطاء المقدرة Std. Error of the Estimate (0.0286) وهي قيمة صغيرة جداً مما يدل على القدرة التنبؤية الكبيرة للنموذج، ويقيس Durbin-Watson وجود مشكلة الارتباط الذاتي autocorrelation، وبين الأخطاء العشوائية (الباقي) من عدم وجودها ويظهر الجدول السابق أن هذه القيمة (1.169) وهي أكبر من الواحد مما يعني أن الأخطاء تعتبر مستقلة عن بعضها البعض أي لا يوجد ارتباط بينها، وذلك على اعتبار أن القيم الأصغر من (1) والأكبر من (3) هي التي تشير لتوارد هذه مشكلة الارتباط الذاتي بين الباقي

الجدول رقم (9) ANOVA(b)

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares		Model
.000(a)	39.292	.032	5	.161	Regression	1

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يظهر الجدول السابق نتائج تحليل أنوفا (ANOVA) لمتغيرات الدراسة حيث بلغت قيمة مؤشر اختبار فيشر لاختبار معنوية النموذج ($F=39.292$) وهي قيمة جيدة وكانت درجة معنويتها ($sig=0.000$) وهي أقل من (0.05) مما يدل على معنوية معامل فيشر لاختبار معنوية النموذج وهذا يشير لأن هذا النموذج معنوي وله دلالة احصائية ويعطي درجة جيدة جداً من التوقع والتنبؤ بتغيرات المتغير التابع (الأمان المصرفي) اعتماداً على تغيرات المتغيرات المستقلة.

الجدول رقم (10) Coefficients(a)

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		(Constant)	Model
			Beta	Std. Error		
.001	3.724			.022	.081	1
.044	-2.081	-.155		.033	-.069	مخاطر السيولة

.083	1.779	.132	.056	.099	مخاطر الائتمان	
.000	9.554	.807	.030	.289	مخاطر رأس المال	
.937	- .079	- .005	.002	.000	مخاطر سعر الفائدة	
.0213	-1.264	-.106	.618	-.781	مخاطر العائد	

المصدر: مخرجات برنامج spss

يظهر جدول معاملات نموذج الانحدار لمتغيرات النموذج (مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر رأس المال .. ، مخاطر العائد) من خلال اختبار (t) لمعاملات النموذج نلاحظ أنه: فيما يتعلق بمتغير مخاطر السيولة فقد أظهر الجدول رقم (10) قيمة مؤشر اختبار استوتننت الخاص بمخاطر السيولة بلغت قيمته (- 2.081) وكانت قيمة معنوتيه (sig=0.044) وهي أصغر من الدرجة المعيارية (0.05) مما يدل على معنوية مؤشر استوتننت ومنه رفض الفرضية العدم (لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة) وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة تأثير بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة. أما فيما يتعلق بمتغير مخاطر الائتمان فقد أظهر الجدول رقم (10) قيمة مؤشر اختبار استوتننت الخاص بمخاطر الائتمان حيث بلغت قيمته (1.779) وكانت قيمة معنوية مؤشر الاختبار (sig=0.083) وهي أكبر من الدرجة المعيارية (0.05)، مما يدل على عدم معنوية مؤشر استوتننت (T) ومنه قبول الفرضية العدم (لا يوجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مخاطر الائتمان والأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة) ورفض الفرضية البديلة بوجود علاقة تأثير بين مخاطر الائتمان ودرجة الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة وهذا ما أثبتته قيمة معامل الارتباط التي أشارت لعدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرين. أما فيما يتعلق بمتغير مخاطر سعر الفائدة فقد أظهر الجدول رقم (10) قيمة مؤشر اختبار استوتننت الخاص بمخاطر سعر الفائدة حيث بلغت قيمته (-0.079) وكانت قيمة معنوية مؤشر الاختبار (sig=0.937) وهي أكبر من الدرجة المعيارية (0.05) مما يدل على عدم معنوية مؤشر استوتننت (T) ومنه قبول الفرضية العدم (لا يوجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مخاطر سعر الفائدة والأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة) ورفض الفرضية البديلة بوجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مخاطر سعر الفائدة ودرجة الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة وهذا ما أكدته قيمة معامل الارتباط الذي كانت ضعيفة جداً وغير معنوية. أما فيما يتعلق بمتغير مخاطر رأس المال فقد أظهر الجدول رقم (10) قيمة مؤشر اختبار استوتننت الخاص بمخاطر رأس المال حيث بلغت قيمته (9.554) وكانت قيمة معنوية مؤشر الاختبار (sig=0.000) وهي أصغر من الدرجة المعيارية(0.05) مما يدل على معنوية مؤشر استوتننت ومنه رفض الفرضية العدم (لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مخاطر رأس المال والأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة) وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة تأثير بين مخاطر رأس المال ودرجة الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة. وهذا أكدته قيمة معامل الارتباط الكبيرة التي دلت على وجود علاقة ارتباط قوية بين مخاطر رأس المال ودرجة الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة. أما فيما يتعلق بمتغير مخاطر العائد فقد أظهر الجدول رقم (10) قيمة مؤشر اختبار استوتننت الخاص بمخاطر العائد حيث بلغت قيمته (-1.264) وكانت قيمة معنوية مؤشر الاختبار

(sig=0.0213) وهي أصغر من الدرجة المعيارية(0.05) مما يدل على معنوية مؤشر استوينت ومنه رفض الفرضية العدم (لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مخاطر العائد والأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة) وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة تأثير بين مخاطر العائد ودرجة الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة. وهذا أكدته قيمة معامل الارتباط التي دلت على وجود علاقة ارتباط عكسية جيدة بين مخاطر العائد ودرجة الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة. وبظهور الجدول رقم (10) قيم (Beta) وهو معامل لا يأخذ بعين الاعتبار اختلاف وحدات القياس ويعطي قيمة التغير التي تحدث في المتغير التابع (الأمان المصرفي) بصورة مئوية أو نسبية عند كل تغير في المتغيرات المستقلة المؤثرة فيه وبالتالي تظهر أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً بالمتغير التابع حيث نلاحظ أن بيتاً الخاصة بمتغير مخاطر رأس المال هي القيمة الأكبر مما يدل على أن مخاطر رأس المال هي المتغير المستقل الأكثر تأثيراً على الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة خلال الفترة (2008-2013) وبلغت قيمتها (0.807) هذا يعني أنه يتغير درجة الأمان المصرفي بنسبة 80% عند تغير مخاطر رأس المال بمقدار (1%). وبالتالي يمكن التوصل إلى نموذج الدراسة على الشكل التالي :

$$Y = 3.724 - 2.081x_1 + 1.779x_2 + 9.554x_3 - 0.079x_4 - 1.264x_5$$

حيث أن: Y : درجة الأمان المصرفي x_1 : مخاطر السيولة x_2 ، مخاطر الائتمان x_3 ، مخاطر رأس المال x_4 مخاطر سعر الفائدة ، x_5 : مخاطر العائد

ولغرض تشخيص مشكلة الارتباط الخطى المتعدد يتم في البداية حساب المعامل Tolerance لكل من المتغيرات المستقلة حيث أن $-1 = R^2_{X \text{ OTHERS tolerance}}$ (حيث يمثل $R^2_{X \text{ OTHERS}}$ مربع معامل الارتباط المتعدد بين المتغير المستقل وبقية المتغيرات المستقلة ثم يتم استخراج معامل (VIF) لكل متغير مستقل (Variance Inflation Factor) حيث أن $VIF = 1 / \text{tolerance}$ يعتبر هذا المعامل مقيماً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة على زيادة تباين معلمة المتغير المستقل (تتميز مشكلة التعدد الخطى بارتفاع تباين معلم النموذج وبالتالي عدم ظهور المعلمة معنوية نتيجة انخفاض قيمة احصائية (t) بالرغم أن المتغير قد يكون مهمًا في النموذج) إن الحصول على قيمة لمعامل VIF لأحد المتغيرات المستقلة تزيد عن 5 أو 10 تشير إلى أن تقدير المعلمة المرافققة يتاثر بمشكلة التعدد الخطى. بناء على البيانات الواردة في الجدول رقم (10) نجد قيمة (VIF) لمتغيرات النموذج تشير إلى عدم تأثر أي منها بمشكلة التعدد الخطى.³⁵ لاختبار وجود ارتباط خطى بين المتغيرات المستقلة يستعمل مايعرف بدليل الحالة (Condition Index) وهو عبارة عن الجذر التربيعي لحاصل قسمة أكبر جذر مميز على كل من الجذور المميزة³⁶ مثلاً يحسب هذا الدليل للحد الثابت كمايلي

$$\text{Condition index} = \sqrt{\frac{3.462}{3.462}} = 1$$

$$\text{Condition index} = \sqrt{\frac{3.462}{0.684}} = 2.250 \quad \text{للمتغير الأول:}$$

³⁵ بشير ، سعد زغلول ،2003، دليلك إلى البرنامج الاحصائي spss الإصدار العاشر ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ،الجهاز المركزي للإحصاء/ جمهورية العراق،ص 165.

³⁶ الجاعوني :فريد، 2006. أسلوب تحليل الانحدار الخطى المتعدد في دراسة أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية المؤثرة في معدل الولادات الكلية (دراسة تطبيقية من واقع بيانات تقرير التنمية البشرية لعام 2006 لـ 177) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 24، العدد الثاني ، 2008،ص 244

فإذا زادت قيمة الدليل عن 15 فهذا مؤشر على إمكانية وجود مشكلة التعدد الخطى. أما إذا زادت عن 30 فهذا مؤشر على خطورة المشكلة ونلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن أكبر قيمة للدليل هي (13.250) مما يدل على عدم وجود مشكلة التعدد الخطى بين المتغيرات المستقلة في النموذج الذى تم اختياره

الجدول رقم (11) Collinearity Diagnostics(a)

Variance Proportions						Condition Index
مخاطر العائد	سعر مخاطر الفائدة	رأس مخاطر المال	مخاطر الائتمان	مخاطر السيولة	(Constant)	
.01	.02	.01	.02	.00	.00	1.000
.40	.00	.03	.00	.00	.00	1.905
.00	.36	.00	.41	.00	.00	2.235
.01	.59	.06	.26	.00	.00	2.665
.55	.01	.75	.21	.10	.04	5.676
.03	.02	.14	.10	.89	.95	13.250

المصدر: مخرجات برنامج spss

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- 1- توجد علاقة ارتباط غير قوية عكسية وتأثير ذات دلالة احصائية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة (البنك العربي، مصرف سورية والمهجر، بنك عودة، بنك بيبلوس، مصرف بيبيلوس، مصرف سعودي فرنسي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، مصرف سوريا والأردن ،مصرف سوريا والخليج) خلال الفترة الممتدة 2008-2013.
- 2- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية و لا يوجد تأثير بين مخاطر الائتمان ودرجة الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة (البنك العربي، مصرف سورية والمهجر، بنك عودة، بنك بيبلوس، مصرف بيبيلوس، مصرف سعودي فرنسي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، مصرف سوريا والأردن ،مصرف سوريا والخليج) خلال الفترة الممتدة 2008-2013.
- 3- لاتوجد علاقة ارتباط ولا تأثير ذات دلالة احصائية بين مخاطر سعر الفائدة ودرجة الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة (البنك العربي، مصرف سورية والمهجر، بنك عودة، بنك بيبلوس، مصرف بيبيلوس، مصرف سعودي فرنسي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، مصرف سوريا والأردن ،مصرف سوريا والخليج) خلال الفترة الممتدة 2008-2013.
- 4- توجد علاقة ارتباط قوية وتأثير قوي جداً لمخاطر رأس المال (كفاية رأس المال) على درجة الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة (البنك العربي، مصرف سورية والمهجر، بنك عودة، بنك بيبلوس، مصرف بيبيلوس، مصرف سعودي فرنسي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، مصرف سوريا والأردن ،مصرف سوريا والخليج)

السعودي الفرنسي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، مصرف سورية والأردن ،مصرف سورية والخليج) خلال الفترة المتقدمة 2008-2013.

5- أوضحت الدراسة أن مخاطر رأس المال لها الأثر الأكبر على الأمان المصرفي حيث أن كفاية رأس المال تمثل الجزء الأكبر من درجة الأمان المصرفي .وإن زيادة كفاية رأس المال بنسبة 1 بالمائة يؤدي إلى زيادة درجة الأمان المصرفية بنسبة 32.5% من خلال النموذج الذي تم الحصول عليه.

6- تعد السيولة النقدية وشبه النقدية وتوفيرها من الأهداف الأساسية للمصارف، وذلك لاحتياجاتها المستمرة إلى مستويات محددة من السيولة النقدية.لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها وقد أظهرت النتائج التحليلية أن زيادة السيولة بمقدار (1%) تؤدي لزيادة درجة الأمان المصرفية بنسبة 9.5%.

7- يوجد علاقة تأثير بين مخاطر العائد ودرجة الأمان المصرفي في المصادر التجارية عينة الدراسة.وهذا أكدته قيمة معامل الارتباط التي دلت على وجود علاقة ارتباط عكسية جيدة بين مخاطر العائد ودرجة الأمان المصرفية في المصادر عينة الدراسة.

8- تم التوصل للنموذج الكمي الذي يوضح العوامل المؤثرة بدرجة الأمان المصرفي ومقدار الأثر من خلال معاملات النموذج:

$$Y = 3.724 - 2.081x_1 + 1.779x_2 - 9.55 + x_3 - 0.079x_4 - 1.264x_5$$

حيث أن: Y : درجة الأمان المصرفي x_1 : مخاطر السيولة x_2 ، مخاطر الائتمان، x_3 ، مخاطر رأس المال x_4 ، مخاطر سعر الفائدة، x_5 .: مخاطر العائد.

التوصيات:

1. ضرورة إيجاد نوع من التوازن بين الأمان المصرفي وكل من مخاطر السيولة وكفاية رأس المال ومعدل العائد ويقتضي ذلك الالتزام بالنسبة المالية التي يحددها مصرف سورية المركزي ذات الصلة بالسيولة القانونية، وكفاية رأس المال .

2. ضرورة التركيز على كفاية رأس المال في المصرف لما لهذا العامل من تأثير كبير على درجة الأمان المصرفية بحيث يكون رأس المال الممتلك كافياً لتعطية الموجودات الثابتة التي يحتاج إليها المصرف، ومواجهة الخسائر التشغيلية الناجمة عن عمليات الإقراض والاستثمار .

3. الاستفادة من النموذج الذي توصلت إليه الدراسة وتطويرة إلى نماذج أكثر تطوراً خلال الاعتماد على بيانات لفترات زمنية أطول:

$$Y = 3.724 - 2.081x_1 + 1.779x_2 - 9.55 + x_3 - 0.079x_4 - 1.264x_5$$

حيث أن: Y : درجة الأمان المصرفي x_1 : مخاطر السيولة x_2 ، مخاطر الائتمان، x_3 ، مخاطر رأس المال x_4 ، مخاطر سعر الفائدة، x_5 .: مخاطر العائد

4. لغرض الوقوف على تأثير كل من العوامل المتعلقة بالمخاطر المذكورة على درجة الأمان المصرفية وبالتالي الكشف عن مدى تأثير كل عامل في تحقيق درجة الأمان المصرفية المطلوبة لكل مصرف.

5. ضرورة القيام بالمزيد من الدراسات والأبحاث أكثر تعمقاً والاستعانة بسلسل زمنية أطول في السنوات القادمة للوقوف على مدى استقرار تأثير المتغيرات على درجة الأمان المصرفي ، والتبنّؤ بما يمكن أن يكون عليه الوضع في المستقبل بغرض اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقادي السلبيات المتعلقة بها.

6. العمل على تطوير ثقافة وأليات التعامل مع المخاطر المصرفية ، وبيان خطورة غياب ذلك ومايترتب من انعكاسات سلبية على درجة الأمان المصرفية .

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. أرشيد، عبد المعطي رضا وجودة، محفوظ أحمد - إدارة الائتمان - دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع - طبعة أولى، عمان - الأردن.. 1999.
2. اسماعيل اسماعيل وأخرون، التحليل المالي، مطبعة وائل، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2004.
3. بشير، سعد زغلول ، دليلك إلى البرنامج الاحصائي spss الإصدار العاشر، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ،الجهاز المركزي للإحصاء /جمهورية العراق.
4. التميمي، أرشيد فؤاد وسلام، أسامة عزمي.- الاستثمار في بالأوراق المالية (تحليل وإدارة) - دار المسيرة للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، الأردن. 2004.
5. الحسيني، فلاح، والدوري، مؤيد، ٢٠٠٠ م، " إدارة البنوك - مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الأردن، عمان .
6. الجاعوني، فريد ،2006. أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد في دراسة أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية المؤثرة في معدل الولادات الكلية (دراسة تطبيقية من واقع بيانات تقرير التنمية البشرية لعام 2006)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني، 2008 ،.
7. حشاد، نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية- موسوعة بازل الثانية - الجزء الثاني، رياض الصلح، بيروت، لبنان، 2005،
8. حماد، طارق عبد العال، تقييم أدار البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر ،2003 .
9. حماد، طارق، عبد العال، حوكمة الشركات، شركات عام وخاصة ومصارف، (المفاهيم - المبادئ - التجارب - المتطلبات)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007 ،.
10. حماد. طارق عبد العال، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر ،2003،..
11. حنفي، عبد الغفار، أبو قحف، عبد السلام "،الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، السياسات المصرفية تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية - البنوك العربية" ،الإسكندرية :الدار الجامعية ٢٠٠٤ م .
12. حنفي، عبد الغفار، قرياقص، رسمية" ،مدخل معاصر في الإدارة المالية" ،الإسكندرية :الدار الجامعية، 2002 .
13. خريوش والزعبي والعبادي،() ، بعنوان " :العوامل المؤثرة على درجة) الأمان المصرفي الأردني - دراسة ميدانية، 2004 .
14. سليمان، أسامة. ربيع، التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS الطبعة الثانية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر ،2007. .

15. الشاهد، سمير، حماد، طارق عبد العال، المحاسبة عن العمليات المصرفية الحديثة، إتحاد المصارف العربية، 2000، .
16. شماع، خليل، طبيعة المصرف المعاصر ودوره في الاقتصاد الوطني، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، معهد التدريب المالي والمصرفي، دمشق، 2008، ص 350
17. عبدالله، خالد أمين، الطراد، اسماعيل إبراهيم، إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية)
18. العبيد، عبد الرحمن، معالجة البيانات وتحليلها باستخدام برنامج spss، 2009، منشورات جامعة حلب، جامعة حلب، سوريا،
19. عقل، مفلح ، 2006، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ،طبعة الثالثة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن.
20. الفرا، ماجد، مقداد، محمد، "مناهج البحث والتحليل الإحصائي في العلوم الإدارية" ، فلسطين، غزّةالفرا، المقاداد، 2004
21. القضماني، عادل ،ابحاث في تحليل البيانات باستخدام spss، منهجة البحث العلمي، محاضرات غير منشورة في استخدام برنامج spss في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، 2011
22. كوكش ، ريا ، 2012 ، دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الامان المصرفي ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، جامعة دمشق
23. محمود، عبد العزيز محمود،الاطار الجديد لحساب معيار كفاية رأس المال المقترن من قبل لجنة بازل، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وابعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العرب، 2003، .
24. مطر، محمد وثيم فايز، إدارة المحافظ الاستثمارية - دار وائل للنشر والتوزيع، طبعة أولى، ، عمان، الأردن، 2005.
25. النعيمي، شهاب الدين،"قياس المخاطرة الإستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طبيعة إستراتيجية دراسة تطبيقية في عينة من المصارف السودانية"، مجلة دراسات- ٢٠٠٢ (٢٩) العدد (١)، المجلد ٢٩ العدد (١).

المراجع باللغة الانكليزية :

- 1.An Introduction To Derivatives And Financial Risk, Don M, Chance, Tomson, Sixth Edition, 2004
- 2.Crouhy,Michel, Dang Alai And Robert Mark Risk Management , Mc Craw Hill, Newyork. ,(2001).
- 3.Hill International Edition Financial Markets And Institutions, Saunders Cornett McGraw ,2009.
- 4.Keegan, Mary, Management of Risk "**Principles and Concepts** HM Treasury, The Orange Book, Working Papers, October 2004", p9 www.hm-treasury.gov.uk
5. **Madura, J**, Financial Markets and Institutions, South-Western College Publishing, pp2001
- 6.Ross, Stephen, Westerfield, Randolph and Jaffe, Jeffrey "**Corporate Finance**", McGraw-Hill, ,2004,..